



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

توصية بشأن تعلم الكبار وتعليمهم

٢٠١٥

توصية بشأن تعلم الكبار وتعليمهم

٢٠١٥

صدر في عام ٢٠١٦ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
ومعهد اليونسكو للتعليم مدى الحياة (UIL)

الغلاف : Shutterstock ©

طبع في فرنسا

ED-2016/WS/29

توطئة

اعتمد المؤتمر العام لليونسكو التوصية الخاصة بتعلّم الكبار وتعليمهم إبان دورته الثامنة والثلاثين التي عُقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٥. وتعرّز هذه التوصية إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، وتراعي التوجهات العالمية، وسيجري الاسترشاد بها من أجل تحسين فرص التعلّم المنصف المتاحة للشباب والكبار وزيادتها.

وقد اقترح تحديث توصية عام ١٩٧٦ بشأن تنمية تعليم الكبار أثناء مؤتمر اليونسكو الدولي لتعليم الكبار في عام ١٩٩٧ وفي عام ٢٠٠٩. وتحلّ توصية عام ٢٠١٥ بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم محلّ توصية عام ١٩٧٦، وتُعدّ بالتالي أحدث وأشمل وسيلة متاحة لأصحاب القرار المعنيين بتعلّم الكبار وتعليمهم، وكذلك للباحثين والعاملين في هذا المجال لدى المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ولسائر الأطراف المعنية بهذا الأمر في جميع أرجاء العالم. وتراعي التوصية التغيرات السريعة التي يشهدها العالم الذي نعيش فيه في الوقت الحاضر، وتضع مبادئ توجيهية لتعزيز وتطوير تعلّم الكبار وتعليمهم في الدول الأعضاء في اليونسكو.

وتتناول توصية عام ٢٠١٥ تعلّم الكبار وتعليمهم بطريقة شاملة ومنهجية، وتحدد ثلاثة مجالات رئيسية للتعلّم واكتساب المهارات، وهي المجالات التالية: محو الأمية واكتساب المهارات الأساسية؛ والتعليم المستمر واكتساب المهارات المهنية؛ والتعليم الحرّ والتعليم الشعبي والتعليم المجتمعي واكتساب مهارات المواطنة. وتحدد التوصية أيضاً خمسة مجالات مشتركة للعمل، وهي المجالات التالية: السياسات؛ والحوكمة؛ والتمويل؛ والمشاركة والإدماج والإنصاف؛ والجودة. وقد قُدّمت مجالات العمل هذه إلى المجتمع الدولي من قبل في إطار عمل بيليم الذي اعتمد إبان المؤتمر الدولي لتعليم الكبار في عام ٢٠٠٩ كوسيلة تسترشد بها الدول الأعضاء في مساعيها الرامية إلى تحسين تعلّم الكبار وتعليمهم. وسيساعد هذا النهج التكاملي المتسق للعمل بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم الدول الأعضاء على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع (الهدف ٤ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠). وينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ الآن بالتوصية وأن تواصل تعزيز التعاون الدولي في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم. وستكون إجراءات المؤتمر الدولي لتعليم الكبار، التي تتطلب توفير المعلومات اللازمة بانتظام عن طريق التقرير العالمي بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم، وسيلة فعالة لرصد الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء من أجل تطبيق التوصية.

وقد اضطلع معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة بدور أساسي في إعداد التوصية الخاصة بتعلّم الكبار وتعليمهم بالتشاور مع عدد كبير من الأطراف المعنية من الدول الأعضاء. وتزامن إعداد هذه التوصية مع مراجعة وتعديل توصية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لضمان تعزيز كلّ منهما للأخرى.

وسيوصل معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة، وفقاً للمهمة المسندة إليه، تعزيز المساعي الرامية إلى إتاحة التعلّم مدى الحياة للجميع، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتعلّم مدى الحياة، وعلى محو الأمية واكتساب المهارات الأساسية، وعلى تعلّم الكبار وتعليمهم. ويمكن لتوصية عام ٢٠١٥ بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم أن تؤدي دوراً مهماً في الاضطلاع بهذه المهمة وفي تحسين ظروف تعلّم الشباب والكبار في الدول الأعضاء في اليونسكو.



تشيان تانغ

مساعد المدير العام للتربية

توصية بشأن تعلم الكبار وتعليمهم

الديباجة

إن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المنعقد في باريس من ٣ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في دورته الثامنة والثلاثين،

إنه **يؤكد** بالمبادئ المنصوص عليها في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، والمادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، والمادة ١٠ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، والمادتين ٢٨ و٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، والمادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، وبالمبادئ الواردة في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)،

ويؤكد مجدداً أن القرائية تشكل ركيزة أساسية في إطار التعلم مدى الحياة، وأن عملية تعلم الكبار وتعليمهم تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا السياق. إذ تسهم القرائية بالتضافر مع تعلم الكبار وتعليمهم في إحقاق الحق في التعليم الذي يمكن الكبار من ممارسة حقوقهم الأخرى على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، والذي ينبغي أن يفي بمعايير التوافر وإمكانية الالتحاق والمقبولية وقابلية التكيف طبقاً للتعليق العام رقم ١٣ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الدورة الحادية والعشرون) الذي يشير إلى المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

ويؤكد بأننا نعيش في عالم يتغير بوتيرة سريعة، حيث تواجه الحكومات والمواطنون تحديات مترامنة تدفعنا إلى إعادة النظر في شروط إعمال الحق في التعليم بالنسبة إلى جميع الكبار،

ويشدد مجدداً على أهمية دور تعلم الكبار وتعليمهم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، **ويضع** في اعتباره التزام المجتمع الدولي بتعزيز التنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي المطرد والشامل، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع،

وفي ضوء إعلان إنشيوين "التعليم بحلول عام ٢٠٣٠: نحو التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع" وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠،

ويقر بالإنجازات التي تحققت في مجال تطوير تعلم الكبار وتعليمهم منذ عام ١٩٧٦، مثلما نوقشت في المؤتمرات الدولية لتعليم الكبار (الرابع والخامس والسادس) في الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٧ و٢٠٠٩ وفي مؤتمرات التعليم للجميع (المؤتمر العالمي للتعليم للجميع، جومتين ١٩٩٠، والمنندى العالمي للتربية، داكار ٢٠٠٠)، كما يقر بضرورة مواصلة تعزيز تعلم الكبار وتعليمهم، على نحو ما جرى توثيقه في التقرير العالمي لتعلم الكبار وتعليمهم لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣،

ويشير إلى التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ٢٠١١،

ويؤكد أهمية تحسين التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وفقاً لما هو مبين في توصية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٥)، التي ترد فيها أحكام محددة بشأن التدريب المستمر والتطوير المهني،

وقد قرر بموجب القرار ٣٧/م/١٦ ضرورة تنقيح توصية عام ١٩٧٦ الخاصة بتنمية تعليم الكبار لمراعاة التحديات التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة المحددة في إعلان هامبورغ وإطار عمل بيليم، ومنح تعزيز تعليم الكبار زخماً جديداً،

ونظراً إلى أن هذه التوصية تحدد المبادئ والأهداف والمبادئ التوجيهية العامة التي يتعين على كل دولة عضو تطبيقها وفقاً لسياقها الاجتماعي - الاقتصادي وبُنائها الإدارية والموارد المتاحة، وذلك من أجل تعزيز مكانة تعلم الكبار وتعليمهم على المستوى الوطني والإقليمي والدولي،

وقد درس الوثيقة ٣٨/م/٣١ ومشروع التوصية الخاصة بتعلم الكبار وتعليمهم الملحق بها:

- ١ - يعتمد في هذا اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ التوصية الخاصة بتعلم الكبار وتعليمهم، التي تحل محل توصية عام ١٩٧٦؛
- ٢ - ويوصي الدول الأعضاء بتطبيق الأحكام التالية عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة لذلك، ومنها كل التدابير التشريعية اللازمة أو أية تدابير أخرى ضرورية، وفقاً للإجراءات الدستورية والبني الإدارية الخاصة بكل دولة، من أجل وضع المبادئ المنصوص عليها في هذه التوصية موضع التطبيق في أراضيها؛
- ٣ - ويوصي أيضاً الدول الأعضاء بإطلاع السلطات والهيئات المسؤولة عن تعلم الكبار وتعليمهم، وكذلك الأطراف الأخرى المعنية بهذا الأمر، على هذه التوصية؛
- ٤ - ويوصي فضلاً عن ذلك الدول الأعضاء بإعلام المؤتمر العام، في التواريخ وبالطريقة التي يحددها، بالتدابير التي تتخذها لتنفيذ هذه التوصية.

أولاً - التعريف ونطاق التطبيق

- ١ - تمثل عملية تعلم الكبار وتعليمهم عنصراً أساسياً في عملية التعلم مدى الحياة. فهي تشمل كل أشكال التعلم والتعليم الرامية إلى تمكين جميع الكبار من المشاركة في مجتمعاتهم وعالم العمل. وتعتبر عن كافة عمليات التعلم، النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، حيث يمكن للكبار أو الراشدين، بمعايير المجتمع الذين يعيشون فيه، أن يطوروا ويعززوا قدراتهم على العيش والعمل، خدمة لمصالحهم ومصالح جماعاتهم ومنظماتهم ومجتمعاتهم. وينطوي تعلم الكبار وتعليمهم على أنشطة وعمليات متواصلة في سياق اكتساب القدرات والاعتراف بها وتبادلها وتكييفها. ولما كانت المعايير التي تحدد سن الشباب والبلوغ تتباين في معظم الثقافات، فإن كلمة "الكبار" تعني في هذا النص جميع الذين يشاركون في عملية تعلم الكبار وتعليمهم حتى إذا لم يبلغوا بعد سن الرشد القانونية.
- ٢ - تشكل عملية تعلم الكبار وتعليمهم ركيزة أساسية في مجتمع التعلم وإنشاء مجتمعات ومدن ومناطق التعلم، إذ إنها تعزز ثقافة التعلم مدى الحياة وتعمل على تنشيط التعلم داخل الأسر والمجتمعات وغيرها من بيئات التعلم، فضلاً عن مكان العمل.
- ٣ - تتنوع أصناف وأساليب تعلم الكبار وتعليمهم تنوعاً كبيراً، إذ إن عملية تعلم الكبار وتعليمهم تشمل العديد من فرص التعلم لتزويد الكبار بمهارات القرائية والمهارات الأساسية؛ ولمواصلة التدريب والتطور المهني؛ ومن أجل الوصول إلى مرتبة المواطنة الفعالة، وذلك من خلال ما أصطلح عليه بالتعليم المجتمعي أو الشعبي أو الحر. وتنطوي عملية تعلم الكبار وتعليمهم على مسارات متنوعة وفرص مرنة للتعلم، بما في ذلك برامج "الفرصة الثانية" لتعويض النقص في التعليم الأولي، ويشمل هذا الأفراد الذين لم يلتحقوا قط بالمدراس، والذين تركوا المدرسة وتسربوا منها في وقت مبكر.
- ٤ - تعتبر القرائية عنصراً أساسياً في تعلم الكبار وتعليمهم. وتنطوي على سلسلة متصلة من مستويات التعلم والكفاءة تتيح للمواطنين إمكانية التعلم مدى الحياة والمشاركة التامة في المجتمع المحلي ومكان العمل وفي المجتمع ككل. وتشمل القرائية القدرة على القراءة والكتابة وتحديد النصوص والمعاني وفهمها وتسجيلها وإدراجها وإبلاغها ومعرفة قواعد الحساب، باستخدام مواد مطبوعة ومكتوبة، وكذلك القدرة على حل المسائل في بيئة تطغى عليها التكنولوجيا والمعلومات أكثر فأكثر. وتعتبر القرائية وسيلة أساسية لبناء معارف الناس ومهاراتهم وكفاءاتهم لمواكبة تحديات وتعقيدات الحياة والثقافة والاقتصاد والمجتمع التي لا تنفك عن التغير والتطور.
- ٥ - يمثل التدريب المتواصل والتطور المهني المستمر عنصراً أساسياً في عملية التعلم المستمر التي تزود الكبار بالمعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة للمشاركة في بيئات مجتمعية وبيئات عمل سريعة التغير. وتتضمن توصية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٥) مجموعة من الأحكام ذات الصلة بهذا المجال.
- ٦ - تنطوي أيضاً عملية تعلم الكبار وتعليمهم على فرص التعليم والتعلم التي تتيح الوصول إلى مرتبة المواطنة الفعالة، وذلك من خلال ما أصطلح عليه بالتعليم المجتمعي أو الشعبي أو الحر. وهي تمكّن الناس من المشاركة الفعالة في القضايا الاجتماعية مثل قضايا الفقر، والجنسانية، والتضامن بين الأجيال، والحراك الاجتماعي، والعدالة، والإنصاف، والإقصاء، والعنف، والبطالة، والحماية البيئية، وتغير المناخ. كما تساعد الناس على التمتع بحياة كريمة من حيث الصحة والرفاه والثقافة والقيم الروحية وبكل ما من شأنه الإسهام في التطور الذاتي للفرد وتعزيز كرامته.

٧ - تعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وسيلة ذات إمكانيات كبيرة لتحسين انتفاع الكبار بمجموعة متنوعة من فرص التعلم وتعزيز الإنصاف والإدماج. ثم إنها تنطوي على فرص مبتكرة لتحقيق التعلم مدى الحياة، وتقليص الاعتماد على البنى النظامية التقليدية للتعليم، وفسح المزيد من المجال للتعلم الفردي. فبإمكان الدارسين الكبار الاستفادة من فرص التعلم في أي وقت ومكان بفضل الأجهزة المحمولة والشبكات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والدورات الدراسية عن طريق الإنترنت. وتنطوي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضاً على قدرة كبيرة على فتح أبواب التعليم أمام الأشخاص من ذوي الإعاقة وتمكينهم بالتالي من الاندماج في المجتمع على نحو أفضل، وكذلك أمام الفئات المهمشة والمحرومة.

ثانياً - المقاصد والأهداف

٨ - ترمي عملية تعلم الكبار وتعليمهم إلى مد الأشخاص بالقدرات اللازمة لممارسة حقوقهم وتحقيقها والتحكم بمصائرهم. وهي تعزز التطور الذاتي والمهني، وتتيح للكبار بالتالي إمكانية المشاركة الفعالة في مجتمعاتهم الكبيرة والمحلية وبيئاتهم. ثم إنها تعزز النمو الاقتصادي المستدام والجامع، وأفاق العمل اللائق للأفراد. لذلك تُعتبر وسيلة هامة للتخفيف من وطأة الفقر وتحسين الصحة والرفاهية والإسهام في التعلم المستدام للمجتمعات.

٩ - تتمثل أهداف عملية تعلم الكبار وتعليمهم في ما يلي: (أ) تنمية قدرات الأفراد على التفكير النقدي والتصرف بطريقة مستقلة والشعور بالمسؤولية؛ (ب) تعزيز القدرة على التعامل مع التطورات التي يشهدها الاقتصاد وعالم العمل والمساهمة في تشكيلها؛ (ج) الإسهام في إنشاء مجتمع التعلم حيث تتوافر لكل فرد فرصة التعلم والمشاركة التامة في عمليات التنمية المستدامة وتعزيز التضامن بين الناس والمجتمعات المحلية؛ (د) تعزيز التعايش السلمي وحقوق الإنسان؛ (هـ) تعزيز القدرة على التكيف لدى الشباب والكبار؛ (و) تعزيز الوعي بشأن حماية البيئة.

ثالثاً - مجالات العمل

١٠ - تتناول هذه التوصية تحديداً المجالات التالية المستمدة من إطار عمل بيليم الذي اعتمده المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار: السياسات، والحوكمة، والتمويل، والمشاركة، والإدماج، والإنصاف، والجودة.

السياسات

١١ - ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم، وفقاً لظروفها الخاصة وبنائها الإدارية وأحكامها الدستورية، بوضع سياسات شاملة وجامعة ومتكاملة في مجال تعلم وتعليم الكبار بمناحيه كافة.

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تضع سياسات شاملة تعالج عملية التعلم في مجالات متنوعة، تتضمن المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية.

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تضع سياسات جامعة تلبى احتياجات التعلم لدى جميع الكبار من خلال توفير فرص تعلم متكافئة، واستراتيجيات تراعي الاحتياجات المتباينة بدون تمييز لأي سبب كان.

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تضع سياسات متكاملة باستخدام معارف وخبرات جامعة للتخصصات ومشاركة بين القطاعات، تشمل السياسات المعنية بالتعليم والتدريب والسياسات في المجالات ذات الصلة بالموضوع، مثل التنمية الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية، والعمل، والصحة، والبيئة، والعدالة، والزراعة، والثقافة.

١٢- بغية وضع سياسات ملائمة في مجال تعليم الكبار وتعلمهم، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

(أ) تعزيز أو إنشاء منديات مشتركة بين الوزارات لكي توزع بين القطاعات أدوار عملية تعلم الكبار وتعليمهم في مختلف تجليات عملية التعلم مدى الحياة، وإسهامها في تنمية وتطوير المجتمعات؛

(ب) إشراك جميع الأطراف المعنية بهذا المجال كشركاء في وضع السياسات، ويشمل ذلك البرلمانيين، والسلطات العامة، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

(ج) توفير بُنى وآليات مناسبة لوضع السياسات في مجال تعلم الكبار وتعليمهم، مع ضمان أن تكون هذه السياسات مرنة بما فيه الكفاية للتكيف مع الاحتياجات والقضايا والتحديات المستقبلية.

١٣- بغية تعزيز بيئة مؤاتية في مجال السياسات، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

(أ) رفع مستوى الوعي، من خلال التشريعات والمؤسسات والالتزام السياسي المستمر، بشأن تعلم الكبار وتعليمهم بوصفه عنصراً أساسياً للحق في التعليم وركيزة رئيسية في النظام التعليمي؛

(ب) اتخاذ تدابير لتوفير المعلومات وتحفيز الدارسين وتوجيههم صوب فرص التعلم الجديدة؛

(ج) استخدام عدة وسائل - منها جمع وتحليل ونشر السياسات والممارسات الفعالة - لتبيان التجليات المختلفة لفوائد القرائية وتعلم الكبار وتعليمهم للمجتمع، مثل التلاحم الاجتماعي، والصحة والرفاه، وتنمية المجتمعات المحلية، والعمل، والحماية البيئية، باعتبارها من جوانب التنمية المستدامة الشاملة للجميع والمنصفة.

الحوكمة

١٤- ينبغي للدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها، وفقاً لظروفها الخاصة وبُنائها الإدارية وأحكامها الدستورية، ضرورة تعزيز الإدارة السليمة لعملية تعلم الكبار وتعليمهم، من خلال أمور منها تعزيز أو إنشاء البنى التعاونية والعمليات التشاركية، مثل الشراكات بين الأطراف المعنية، على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

١٥- ينبغي للدول الأعضاء إنشاء آليات وإدارة مؤسسات وعمليات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي تتسم بالفعالية والشفافية والخضوع للمساءلة والطابع الديمقراطي، وأن تعزز الشراكات المتعددة الأطراف بين الجهات المعنية. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في ما يلي:

(أ) ضمان التمثيل المناسب والمشاركة الفعالة للأطراف المعنية بهذا المجال في عملية وضع السياسات والبرامج، وذلك لضمان الإدارة والاستجابة الديمقراطية لاحتياجات الدارسين، ولا سيما أشدهم حرماناً؛

(ب) إقامة شراكات متعددة الأطراف بين الجهات المعنية، تسهم في توفير بيئة مؤاتية للإدارة الرشيدة، على أن تشارك فيها كل الأطراف الفاعلة المعنية بمجال تعلم الكبار وتعليمهم، أي السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (مثل الوزارات، والسلطات المحلية، والبرلمانات، وجمعيات الدارسين، ووسائل الإعلام، وفرق التطوعين، ومعاهد البحوث، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الخاصة، وغرف التجارة والصناعة، والنقابات، والمنظمات الدولية والإقليمية) بما يشمل الجهات التي تنظم عمليات التدريس والتعلم وتصدق على الكفاءات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) نشر التطورات والإنجازات الهامة، بغية استخدامها كمؤشرات للقياس.

١٦- ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في إنشاء آليات وعمليات على المستوى الوطني والمحلي تتسم بالمرونة والتجاوب واللامركزية. وينبغي أن تخصص للمناطق الريفية والحضرية استراتيجيات شاملة لجميع ومستدامة حيث تتوافر لكل فرد فرص التعلم والقدرة على المشاركة التامة في عمليات التنمية.

١٧- ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في تنمية مدن وبلدات وقرى التعلم، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) تعبئة الموارد لتعزيز التعلم الشامل للجميع؛

(ب) إعادة تنشيط التعلم داخل الأسر والمجتمعات المحلية؛

(ج) تيسير التعلم من أجل العمل وأثناء العمل؛

(د) التوسع في استخدام تكنولوجيات التعلم الحديثة؛

(هـ) النهوض بالجودة والامتياز في التعلّم؛

(و) تعزيز ثقافة التعلّم مدى الحياة.

التمويل

١٨- ينبغي للدول الأعضاء أن تعبئ وتخصص موارد مالية كافية لدعم المشاركة المعززة والناجحة في تعلم الكبار وتعليمهم من خلال آليات مناسبة، بضمنها تنسيق التعاون بين الوزارات ومشاطرة التكاليف.

١٩- تقوم الحكومات بدور أساسي في وضع الميزانيات وتخصيص الموارد لكل الأولويات الاجتماعية (التعليم والصحة والأمن الغذائي، وما إلى ذلك من أولويات)، واحترام مبدأ المسؤولية المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والأفراد. وينبغي من ثم للدول الأعضاء أن تعبئ وتخصص موارد كافية لتعليم الكبار وفقاً للاحتياجات الوطنية. وينبغي اتخاذ التدابير الضرورية لاستخدام الموارد المتاحة على نحو يتسم بالاستدامة والفعالية والكفاءة والديمقراطية والمساءلة.

٢٠- ينبغي بذل كل الجهود لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد عبر جميع الدوائر الحكومية ذات الصلة بالأمر ومن مختلف الأطراف المعنية. وينبغي تعميم الانتفاع بالقراءة وإتاحتها مجاناً، باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه التعلم مدى الحياة وشرطاً أساسياً لإحقيق الحق في التعليم. ولا ينبغي أن يكون نقص الأموال عائقاً أمام فرادى الدارسين للمشاركة في برامج تعلم الكبار وتعليمهم. وينبغي للدول الأعضاء النظر في ما يلي:

- (أ) إعطاء الأولوية للاستثمار في القرائية والمهارات الأساسية ولمواصلة عملية تعلم الكبار وتعليمهم؛
- (ب) تعزيز التنسيق بين الوزارات على مستوى السياسات في المجالات ذات الصلة بالموضوع (مثل التنمية الاقتصادية، والموارد البشرية، والعمل، والصحة، والزراعة، والبيئة) مسألة أساسية لاستخدام الموارد على النحو الأمثل (الفعالية من حيث التكلفة وتقاسم التكاليف) وتحقيق أقصى قدر من نتائج التعلم؛
- (ج) إخضاع تخصيص الموارد واستخدامها للشفافية حرصاً على مراعاة الأولويات التي تم اعتمادها وفقاً لنتائج البحث بشأن الوضع الراهن لتعليم الكبار.

٢١- يمكن للدول الأعضاء النظر في تقديم تمويل مشترك ووضع حوافز لتيسير التعلم. ومن ذلك النظر في إنشاء الحسابات الفردية للتعلم، وتقديم الإعانات (القسائم والبدلات)، ودعم إجازات التدريب للعمال.

المشاركة والإدماج والإنصاف

٢٢- ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، في تعزيز المشاركة والإدماج والإنصاف لكي لا يُستبعد أي فرد من الانخراط في عملية تعلم الكبار وتعليمهم وحتى تتاح فرص التعلم لجميع النساء والرجال من شتى الخلفيات الاجتماعية والثقافية واللغوية والاقتصادية والتعليمية.

٢٣- بغية تعزيز الانتفاع والمشاركة على نطاق أوسع، ينبغي للدول الأعضاء، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، النظر في اتخاذ تدابير تعليمية فعالة، لا سيما لمعالجة قضايا الانتفاع والاستقلالية والإنصاف والإدماج. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لفئات محددة، من أجل الاعتراف بإسهامها في التنمية المجتمعية مع احترام التنوع الثقافي وغيره من وجوه التنوع - وبضمنها التعدد اللغوي - وضمان أن تحظى المؤهلات الأخرى ليس فقط بالتصديق وإنما بالتقييم أيضاً من حيث الدخل والمكانة. ويستلزم ذلك ما يلي:

- (أ) وضع استراتيجيات ملائمة لتعزيز انتفاع الكبار بأنشطة التعلم ومشاركتهم فيها وتوفير الحوافز لهم للقيام بمثل هذه الأنشطة؛
- (ب) عدم السماح بأي شكل من أشكال التمييز بمختلف ذرائعه، سواء إن كان بسبب السن أو نوع الجنس أو الانتماء الإثني أو الهجرة أو اللغة أو الدين أو العوق أو المرض أو الانتماء الريفي أو الهوية الجنسية أو الاتجاه الجنسي أو الفقر أو النزوح أو السجن أو الوظيفة أو المهنة؛
- (ج) إيلاء اهتمام خاص واتخاذ تدابير محددة لتعزيز انتفاع الفئات المحرومة أو المستضعفة كالأفراد ذوي المستويات المتدنية أو المعدومة من مهارات القرائية والحساب والتعليم، والشباب المستضعفين، والعمال المهاجرين، والعمال العاطلين عن العمل، وأبناء الأقليات الإثنية، ومجموعات السكان الأصليين، والأفراد من ذوي الإعاقة، والسجناء، والمسنين، والأشخاص المتضررين بالنزاعات والكوارث، واللاجئين، وعديمي الجنسية، والنازحين.
- (د) تلبية احتياجات الدارسين وطموحاتهم من خلال اعتماد نهج لتعلم الكبار تحترم التنوع اللغوي للمتعلمين وتراثمه وتعبر عنه - بما في ذلك ثقافة السكان الأصليين وقيمهم - وتبني الجسور بين مختلف المجموعات وتعزز القدرات التكاملية داخل المجتمعات المحلية؛
- (هـ) إيلاء اهتمام خاص للبرامج أو المبادرات التي تشجع المساواة بين الجنسين؛

- (و) إنشاء أو تعزيز البنى المؤسسية المناسبة - مثل مراكز التعلم المجتمعية - لتوفير تعلم الكبار وتعليمهم وتشجيع الكبار على استخدامها كمراكز للتعلم الفردي وتنمية المجتمع المحلي.
- (ز) استحداث خدمات عالية الجودة في مجال المعلومات والإرشاد تعمل على تيسير المشاركة وتساعد على إبراز المكاسب الناتجة عن تعليم الكبار وتضمن تحسين التوافق بين مطالب الأفراد وفرص التعلم.

٢٤- ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن تكافؤ الفرص في الانتفاع بتعلم الكبار وتعليمهم وتعزيز المشاركة الواسعة والمستمرة من خلال النهوض بثقافة التعلم مدى الحياة وتذليل العقبات التي تحول دون المشاركة إلى أقصى حد ممكن.

الجودة

٢٥- ضماناً للتنفيذ الفعال للسياسات والبرامج من خلال عملية رصد وتقييم دورية لسياسات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، في ما يلي:

(أ) إنشاء آليات و/أو بنى تستخدم معايير ومقاييس ملاءمة لتحديد الجودة، تخضع لمراجعة دورية؛

(ب) اتخاذ التدابير الملائمة لمتابعة نتائج الرصد والتقييم؛

(ج) جمع وتحليل بيانات تفصيلية في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها وسليمة، ومشاركة الممارسات الفعالة والمبتكرة في مجال الرصد والتقييم؛

٢٦- بغية ضمان الجودة في تعليم الكبار وقدرته على دفع التحول في جميع المجالات ذات الصلة بالموضوع، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم للمواءمة والإنصاف والفعالية والكفاءة في مجال تعلم الكبار وتعليمهم. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، في ما يلي:

(أ) مواءمة توفير تعلم الكبار وتعليمهم مع احتياجات جميع الأطراف المعنية، بما فيها أطراف سوق العمل، وذلك من خلال برامج سياقية ملائمة ثقافياً ولغويًا محوراً الدارس؛

(ب) ضمان الانتفاع العادل بعملية تعلم الكبار وتعليمهم والمشاركة فيها مشاركة مستدامة وخالية من التمييز؛

(ج) تقييم فعالية وكفاءة البرامج من خلال قياس مدى تحقيقها للغايات المرجوة، بما في ذلك مقارنتها بالنتائج التي حققتها هذه البرامج.

٢٧- ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، مسارات تعلم مرنة وسلسلة بين التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين، وبناء القدرات الضرورية لتقييم السياسات والبرامج لهذا الغرض.

٢٨- ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز بيئة تكفل الجودة لعملية تعلم الكبار وتعليمهم عن طريق التدابير التالية:

- (أ) وضع المحتوى الملائم ووسائل التنفيذ المناسبة، واعتماد أساليب تربوية محورها الدارس، تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد التعليمية المفتوحة. ويُفضل استخدام اللغة الأم في التعليم؛
- (ب) توفير بنية أساسية لائقة، بضمنها أماكن آمنة للتعلّم؛
- (ج) وضع الأدوات والآليات وبناء القدرات اللازمة للرصد والتقييم في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم، مع مراعاة عمق المشاركة واتساعها، وعمليات التعلم ونتائج التدابير وتأثيرها؛
- (د) وضع أدوات مناسبة لقياس القرائية؛
- (هـ) إنشاء آليات لضمان الجودة ورصد البرامج وتقييمها باعتبارها مكونات أساسية في نُظم تعلّم الكبار وتعليمهم؛ ووضع معايير للجودة، والتحقق من الالتزام بهذه المعايير، وإعلام عامة الجمهور بشأن الجهات التعليمية التي تلتزم بهذه المعايير.
- (و) تحسين التدريب، وبناء القدرات، وظروف العمل، والتأهيل المهني لمعلمي الكبار.
- (ز) تمكين الدارسين من اكتساب ومراكمة التعلم والخبرات والمؤهلات من خلال المشاركة المرنة في التعلم ومراكمة نتائج التعلم في مراحل مختلفة. وينبغي الاعتراف بنتائج التعلم الناجمة عن عملية تعلم الكبار وتعليمهم في إطار التعليم غير النظامي وغير الرسمي واعتمادها والمصادقة عليها باعتبار أنها تساوي من حيث القيمة نتائج التعلم المكتسبة من التعلم النظامي (وفقاً لأطر المؤهلات الوطنية على سبيل المثال) وذلك لضمان التعليم المستمر والانفتاح بسوق العمل بدون مواجهة عوائق قائمة على التمييز.

رابعاً - التعاون الدولي

٢٩- بغية دعم عملية تطوير وتعزيز تعلم الكبار وتعليمهم، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في زيادة التعاون بين الأطراف المعنية ذات الصلة بهذا المجال - والتي تشمل الهيئات الحكومية، ومؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، ووكالات المساعدة الإنمائية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام - سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وتعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. ويستلزم التعاون الدولي المتواصل ما يلي:

- (أ) تعزيز وتحفيز التنمية داخل البلدان المعنية من خلال المؤسسات والهيكل المناسبة بما يتلاءم مع الظروف الخاصة لتلك البلدان؛
- (ب) إيجاد مناخ ملائم للتعاون الدولي بهدف بناء القدرات في الدول النامية في مجالات مختلفة من عملية تعلم الكبار وتعليمهم وتشجيع المساعدة التعاونية المتبادلة بين جميع البلدان بغض النظر عن حالتهم في ميزان التنمية، والاستفادة الكاملة من الميزات التي توفرها آليات التكامل الإقليمي لتيسير وتعزيز هذه العملية؛
- (ج) ضمان ألا يكون التعاون الدولي مجرد نقل الهياكل والمناهج الدراسية والأساليب والتقنيات التي نشأت في أماكن أخرى.

٣٠- ينبغي للدول الأعضاء، بوصفها جزءاً من المجتمع الدولي، أن تنظر في مشاطرة تجاربها، وزيادة المساعدة التعاونية المتبادلة وتحسينها، ومساعدة بعضها بعضاً في بناء القدرات في مجال تعليم الكبار، مع مراعاة أولوياتها الوطنية. ويستلزم ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز التبادل المنتظم للمعلومات والتوثيق والمواد بشأن السياسات والمفاهيم والممارسات والبحوث ذات الصلة بالموضوع، فضلاً عن تبادل المهنيين في مجال تعلم الكبار وتعليمهم على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وينبغي استخدام ونقل التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات إلى أقصى حد ممكن وتيسير حراك الدارسين بين الدول الأعضاء؛

(ب) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، وإعطاء الأولوية للبلدان التي تعاني من تردّي مستواها التعليمي، من خلال الاستعانة بالنتائج المستمدة من التقارير والبحوث الدولية؛

(ج) جمع وتقديم البيانات بشأن تعلم الكبار وتعليمهم، من خلال اليونسكو وبدعم منها، ويشمل ذلك معهد اليونسكو للتعليم مدى الحياة، والآليات القائمة المعنية بإصدار التقارير ذات الصلة بالموضوع، مثل التقرير العالمي بشأن تعلم الكبار وتعليمهم. ويعني هذا المضي قدماً في تعزيز آليات جمع البيانات الدولية على أساس المؤشرات والتعاريف المتفق عليها، والاستفادة من قدرات البلدان على إنتاج البيانات، ونشر هذه البيانات على مختلف المستويات؛

(د) تشجيع الحكومات ووكالات التعاون الإنمائي على دعم عملية تعزيز التعاون والربط الشبكي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بين مختلف الأطراف المعنية ذات الصلة بهذا المجال. ومعرفة كيف يمكن إقامة وتعزيز آليات التمويل الإقليمية والعالمية للقراءة وتعليم الكبار وكيف يمكن للآليات القائمة دعم الجهود الدولية والإقليمية والمحلية المذكورة أعلاه؛

(هـ) القيام، عند الاقتضاء، بإدراج بنود محددة تتعلق بتعلم الكبار وتعليمهم في الاتفاقات الدولية المعنية بالتعاون في مجالات التعليم والعلوم والثقافة، وتشجيع عملية تطوير وتعزيز الجهود التي تبذل على مستوى الأمم المتحدة واليونسكو في مجال تعلم الكبار وتعليمهم، وفي سياق تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

